مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research

ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854

المجلد: 10 / العدد: 01/ أفريل، 2026، ص ص391-408

الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية: دراسة تحليلية

Artificial Intelligence and the Digital Economy in the Arab Region: An Analytical Study

إبتسام قويدر*
Ibtissem Kouider
جامعة قسنطينة 3 – الجزائر
ibtissem.kouider@univconstantine3.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/24 تاريخ القبول: 2026/04/26 تاريخ النشر: 2026/04/30

الملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز العلاقة التكاملية بين الذكاء الاصطناعي والإقتصاد الرقمي باعتباره اقتصادا قائما على التكنولوجيات الحديثة من خلال تحليل المؤشرات التي سجلتها الدول العربية في هذا المجال، وقد خلصت النتائج إلى وجود فجوة بين متوسط الأداء العربي لمؤشر الاقتصاد الرقمي والأداء المعياري للبلدان المرجعية، كما خلصت إلى وجود تباين بين الأداء النسبي للدول العربية فبينما سجلت بعض الدول العربية والخليجية خاصة منها نتائج جد ايجابية في مجال توظيف الذكاء الاصطناعي وارساء اقتصاد رقمي تنافسي تعاني دولا عربية أخرى من تأخرا في هذا المجال نتيجة مواجهتها لتحديات تعلقت غالبيتها بضعف الأمن والاستقرار السياسي وضعف الاستثمار في البنية التحتية الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الإصطناعي ـ الإقتصاد الرقمي ـ الأداء العربي ـ الجاهزية التكنولوجية.

تصنيف JEL : 033 , 053 , L86 , E60

Abstract:

This study highlights the complementary relationship between artificial intelligence and the digital economy, considering the latter based on modern technologies. By analyzing the indicators recorded by Arab countries. The results reveal a gap between the average performance of the Arab indicator for the digital economy and the benchmark performance of reference countries. They also indicate the existence of a disparity between the relative performance of Arab countries. While some Arab countries recorded relatively positive results, other Arab countries lagged behind due to the challenges they face, which are often linked to weak security, and insufficient investment in digital infrastructure.

Keywords: Artificial - Intelligence - Digital Economy - Arab Performance - Readiness Technology.

JEL classification codes : 033 , 053 , L86 , E60

*المؤلف المرسِل

1-مقدمة:

عرف الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا وتقدما هائلا حتى اكتسح جميع مناحي الحياة البشرية التي أصبحت تعتمد بشكل كبير على التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في أداء مختلف المهام والوظائف وقضاء مختلف الحاجيات، ويؤدي الذكاء الإصطناعي دورا بارزا في زيادة كفاءة الأعمال وتحسين جودة الخدمات لما له من قدرة كبيرة على معالجة البيانات وتقديم حلول وتصورات لمختلف التحديات والمشاكل، وبذلك فقد عملت مختلف الدول على استخدام التقنيات والتطبيقات التي يتيحها لرقمنة قطاعاتها الاقتصادية باعتبار أن الذكاء الاصطناعي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي، إذ لا يمكن تصور تجارة الكترونية أو تسويق رقمي أو تكنولوجيا مالية بدون الاعتماد على الأنظمة والبرامج التي يوفرها الذكاء الاصطناعي، والدول العربية كغيرها من دول العالم تسعى جاهدة لتوسيع استخدام المعاملات الاقتصادية الرقمية واستخدام التقنيات الذكية لتحسين مؤشرات الاقتصاد الرقمي فيها ومواكبتها للتطورات العالمية التي فرضها النهج الإقتصادي الجديد، وبذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على واقع جاهزية الحكومات العربية لاستخدام الذكاء الاصطناعي ودوره في تعزيز مؤشرات الاقتصاد الرقمي فيها، وبهذا يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تقييم أداء الدول العربية وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي؟ وهل نجحت هذه الدول في تعزيز استخدام الذكاء الإصطناعي لتجسيد التحول الرقمي في اقتصادياتها؟

وسيتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تناول المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الإطار النظري للدراسة.
- **المحور الثاني**:علاقة الذكاء الإصطناعي بالاقتصاد الرقمي.
- **المحور الثالث**:تحليل مؤشرات الذكاء الاصطناعي والإقتصاد الرقمي في المنطقة العربية.

2- الإطار النظري للدراسة

2-1-الذكاء الإصطناعي

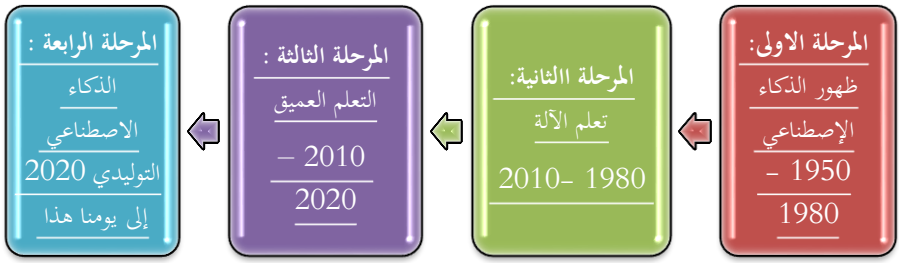
أ-تعريف الذكاء الاصطناعي: لا يوجد تعريف موحد وجامع لهذا للذكاء الإصطناعي، لكن على العموم يمكن تقديم التعاريف الأكثر تداولا فيمايلي:

- الذكاء الاصطناعي هو مجال من مجالات علوم الحاسوب يهدف إلى تطوير برامج وأنظمة تحاكي القدرات الذهنية والبشرية في أداء المهام(السحيتي، 2024، صفحة 5)، كما أنه ذلك

العلم الذي يهتم بصنع آلات وبرامج ذكية يتوقع أن تتصرف كما يتصرف الانسان والعقل البشري.(الجبر، 2024، صفحة 5)،كما يمكن تقديم تعريفا أكثر شمولا للذكاء الاصطناعي حيث يمكن القول أنه قدرة الآلة كالحواسيب الآلية على التفكير بشكل يشبه التفكير البشري وذلك من خلال برامج يتم تصميمها للإستفادة من البيانات المتاحة والوصول بشكل منطقي إلى النتائج المرجوة(مجدي، 2020، صفحة 5)، من أمثلتها: التطبيقات اللغوية في الترجمة وتوليد النصوص، الرد على أسئلة المستخدمين آليا، التطبيقات الحسابية المتطورة، تطبيقات صنع القرار واعداد التوقعات، التعرف على الأشياء والأشخاص من خلال الصور والفيديوهات، ..الخ(الحياني، 2024، صفحة 9).

ب ـ نشأة الذكاء الاصطناعي وتطوره:ترجع جذور الذكاء الاصطناعي عندما أثار عالم الكمبيوتر البريطانيAlan Turingالتساؤل حول " هل الآلة قادرة على التفكير؟ " ومنذ ذلك الحين عرف الذكاء الاصطناعي العديد من الأحداث والمحطات التي ساهمت في تطوير قدراته، واالشكل التالي يوضح ذلك:

شكل 1: تطور الذكاء الاصطناعي



المصدر:اعداد الباحثة اعتمادا على:(معهد الدراسات المصرفية، 2021، صفحة 11)

وفيما يلي شرح لفحوى كل مرحلة(غزة، 2024، صفحة 23):

ـ المرحلة الأولى : في هذه المرحلةقدم AlanTuringسنة 1950 اختبار عرف باختبار Turingوهواختبار لتحديد ما إذا كانت آلة أو برنامج ما قادر على محاكاة الذكاء البشري لذا أطلق عليه البعض اختبار المحاكاة، كما صاغ العالم الأمريكي "جان مكارثي" سنة 1956 مصطلح الذكاء الاصطناعي لوصف علم هندسة وصناعة الآلات الذكية، هذا وتم إطلاق برنامج المحادثة التفاعلية الذي عرف بـ ELIZAمن طرف "جوزيف وايزنباوم" سنة 1965، في

حين عرفت الفترة من (1974– 1980) بمرحلة الشتاء الأول للذكاء الاصطناعي.

ـ **المرحلة الثانية**:جاءت خلال هذه الفترة مرحلة الشتاء الثاني للذكاء الاصطناعي من(1987– 1994)بعدها تم سنة 1994 إطلاق برنامج Chinookالذي هزم "دون لافيرتي" المصنف الثاني عالميا في لعبة الداما، كما تم إطلاق برنامج DEEP Blueسنة 1997، وهو كمبيوتر للعب الشطرنج من شركةIBMقام بهزيمة بطل العالم في الشطرنج"غاري كاسباروف".

ـ **المرحلة الثالثة**:تم فيها إطلاق برنامج Watsonسنة 2011 والذي هزم "كين جينينجز" بطل لعبة جيوباردي، كما تم إطلاق برنامج Alpha GO سنة 2016 والذي هزم "لي سيدول" بطل العالم في لعبة غو، دون أن ننسى إطلاق برنامج Alpha Star سنة 2019 والذي هزم محترفي لعبة ستار كرفت تو.

ـ **المرحلة الرابعة**:تم فيهاإطلاق نموذج GPT3لتوليد النصوص سنة 2020، كما تم في العام الموالي إطلاق بوت المحادثة GPTونموذج GEMINIسنة 2023.

2–2–الإقتصاد الرقمي

أ ـ مفهوم الإقتصاد الرقمي:برجع مصطلح الإقتصاد الرقمي إلى الإقتصادي ومدير الأعمال الكندي Don Tap Scottالذي استخدمه لأول مرة سنة 1995، ثم تناوله العديد من الباحثين والدارسين تحت تسميات مختلفة كاقتصاد المعرفة، اقتصاد الأنترنيت، اقتصاد المعلومات، الإقتصاد الشبكي(حسن، 2019، صفحة 8)، ويقصد بالاقتصاد الرقمي الإقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على العديد من المكونات نذكر منها: الأجهزة الإلكترونية، البرمجيات، شبكات الإتصالات الرقمية، الأنترنيت والأنترانيت ومختلف الآليات التي تتم من خلالها الأعمال والمعاملات الإلكترونية(آسيا، 2017، صفحة 4). كما يقصد به الإقتصاد القائم على الجمع بين الكوادر البشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الحديثة(فوزي، 2018، صفحة 167).

الإقتصاد الرقمي أيضا هو نمط اقتصادي متطور قائم على الإستخدام الواسع للمعلوماتية وشبكة الأنترنيت في مختلف مجالات وأوجه النشاط الاقتصادي (نعمة، 2015، صفحة 6).

ب ـ خصائص الاقتصاد الرقمي:يتميز الإقتصاد الرقمي بالخصائص التالية:

ـ اقتصاد شبكي كونه قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعتمد بشكل رئيسي

على الأنترنيت اذ يطلق عليه البعض كما سبقت الإشارة باقتصاد الأنترنيت.

ـ اقتصاد قائم على المعرفة والتي تعتبر المورد الأساسي في الاقتصاد الرقمي والعامل الأكثر انتاجا للثروة في ظل التوجه الإقتصادي القائم، ولم تعد الموارد الطبيعية المفتاح الأساسي للتنمية الإقتصادية ولا حجم الموارد البشرية كذلك(Al Freijat, p. 8).

ـ اقتصاد قائم على الابتكار والابداع المستمرين، إذ يعتبر هذين العاملين أساس تحقيق الميزة التنافسية في الأسواق الإلكترونية التي لا تخضع لحدود جغرافية وإنما فضاءات إلكترونية افتراضية لتسويق السلع والخدمات.

ـ اقتصاد منفتح كونه لا توجد أي قيود أو عقبات أمام دخول الأشخاص والمؤسسات والقيام بمختلف المعاملات الإقتصادية من تجارة الكترونية وتسويق رقمي ..الخ (Nguyen, p. 13).

3-علاقة الذكاء الإصطناعي بالاقتصاد الرقمي

يمكن ابراز هذه العلاقة من خلال مايلي:

3-1-استخدامات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الرقمي:يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

جدول1 : استخدامات الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الرقمي

المجالات	الإستخدامات
التكنولوجيا المالية	تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي في إدارة المحافظ الاستثمارية وتقييم مخاطر الإئتمان وتحديد العملاء الأكثر عرضة للتعثر، الأمر الذي يساهم في النهاية في اتخاذ قرارات ائتمانية رشيدة. ويضمن سلامة المركز المالي للبنوك، هذا ويساهم الذكاء الإصطناعي في الكشف عن الإحتيال والغش في بطاقات الإئتمان وحسابات العملاء ومواجهة تهديدات الأمن السيبراني.
التجارة الإلكترونية	يستخدم الذكاء الاصطناعي في التجارة الالكترونية، حيث يساعد على إنشاء مواقع متميزة للتسوق عبر الأنترنيت، الأمر الذي يساهم في جذب شريحة أكبر من العملاءوتستخدم كبرى الشركات في هذا المجال روبوتات المحادثة لمساعدة العملاء والرد على استفساراتهم بشكل فوري كشركة Sephora و Apple
التسويق الرقمي	يعتبر التسويق الرقمي من أكثر المجالات التي يمكن فيها توظيف الذكاء الاصطناعي والاستفادة منه، حيث تستخدم روبوتات المحادثة في تقديم الدعم للعملاء وتعزيز الحملات الإعلانية وتحسين الأداء التسويقي للشركات، كما يستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل سلوك العملاء ومعرفة اتجاهاتهم والمساعدة على انشاء محتويات وإعلانات تجذب العملاء دون أن ننسى خدمات ما بعد البيع.

التصنيع	في إطار الثورة الصناعية الرابعة بات استخدام الذكاء الاصطناعي في التصنيع ضرورة حتمية، حيث يوفر للمؤسسات الصناعية الصيانة التنبؤية بفضل أجهزة الاستشعار التي تتيح التحذير المسبق عن الأعطال، مراقبة الجودة الآلية واكتشاف العيوب بدقة، كما يمكن لخوارزميات الذكاء الاصطناعي إدارة المخزون الصناعي وتحسين الإنتاجية.
الزراعة	بفضل التقنيات التكنولوجية أصبح المزارعون قادرين على جمع بيانات التربة والمحاصيل وعرضها وتقييمها في مختلف مراحل الإنتاج بطريقة فعالة وبأقل التكاليف، ونذكر في هذا المجال أجهزة الإستشعار، التصوير الجوي بدون طيار، تحليل السوق
إدارة الطاقة والموارد المائية	تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي على تحسين عمليات توليد الطاقة، توزيعها واستهلاكها كما تساعد على التقليل من البصمة الكربونية وحماية البيئة، كما يمكن لأجهزة الاستشعار التي تعمل بالذكاء الاصطناعي والمستخدمة في شبكات توزيع المياه الكشف عن التسربات وضمان جودة المياه

المصدر:اعداد الباحثة اعتمادا على : (شتوح و بن داود، 2025، صفحة 227)
(حجاج، 2021، الصفحات 400 -401)

3-2-أهمية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإقتصاد الرقمي:تتمثل في:

- أتمتة المهام الروتينية والتقليل من التكاليف واحتمالات الخطأ البشري فيها مما يسمح بالتركيز على المهام الاستراتيجية،إضافة إلى اتاحة القدرة على معالجة كم هائل من البيانات وعلى نطاق واسع مما يعزز من عملية اتخاذ القرارات في مختف المجالات المالية والإستثمارية.

- يسمح الذكاء الاصطناعي بالتنبؤ باتجاهات السوق واحتياجات وتفضيلات المستهلكين مما يساعد على تحسين خطط التسويق والطرق التي تقدم بها الشركات سلعها ومنتجاتها .

- يساعد الشركات على توسيع أسواقها والولوج إلى أسواق جديدة والوصول إلى متعاملين جدد من خلال الخدمات التي يتيحها كخدمات الترجمة التي تساعد على كسر حواجز اللغة.

- يعزز الذكاء الاصطناعي من قدرة المؤسسات على إدارة المخاطر التي تواجهها وذلك من خلال التحليلات التنبؤية التي يوفرها والتي تساعد هذه المؤسسات على التحوط من هذه المخاطر.

- تعزيز النمو الاقتصادي حيث يسهم الذكاء الاصطناعي في خلق أعمال ووظائف وأسواق جديدة، إذ ظهرت مؤخرا شركات تستخدم الذكاء الاصطناعي في توفير خدمات جديدة، كما ظهرت وظائف جديدة كمهندسي البيانات، مهندسي الذكاء الاصطناعي، ..... الخ.

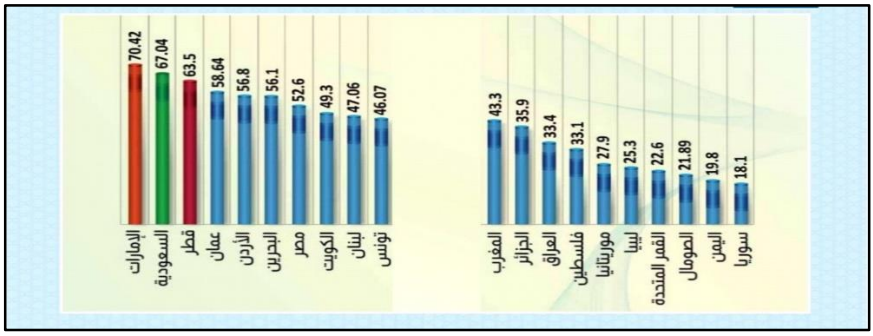
ـ يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في مواجهة التحديات العالمية كالفقر والجوع والتغيرات المناخية، وبتحقق ذلك على سبيل المثال من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين الإنتاجية الزراعية، تطوير مصادر طاقوية جديدة، توفير الرعاية الصحية في المناطق النائية...الخ.

4- تحليل مؤشرات الذكاء الاصطناعي والإقتصاد الرقمي في المنطقة العربية

4-1- الذكاء الاصطناعي العربي من منظور المؤشرات العالمية

أ-مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الإصطناعي: أسفرت دراسة قام بها موقعoxfordinsightsعن ترتيب الدول العربية وفقا لهذا المؤشر كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل 2: مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الإصطناعي



المصدر: (الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024، الصفحة115).

تجدر الإشارة إلى أن مؤشر جاهزية الحكومات للذكاء الإصطناعي قد أخذ بعين الاعتبار ثلاث ركائز أساسية هي: الركيزة الحكومية، ركيزة قطاع التكنولوجيا، ركيزة البيانات والبنية التحتية وقد أظهر الترتيب وجود تباينا كبيرا بين الدول العربية وفجوة في مستوى جاهزية هذه الدول لاستخدام الذكاء الاصطناعي تجاوزت قيمتها 52 نقطة، وقد تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية محتلة المركز الأول بـ70.42 نقطة في حين تذيلت سوريا الترتيب بـ 18.1 نقطة، وقد كشف التقرير عن أهم مشاريع البينة التحتية والمبادرات العربية لتنمية المهارات التقنية للذكاء الاصطناعي إضافة إلى الشراكات الدولية التي قامت بها عدة دول عربية مثل : الإمارات، السعودية، قطر، البحرين، تونس، الأردن، مصر والمغرب، كما رصد تقرير نشرته

منظمة الإيسيسكو التوقعات المستقبلية للذكاء الإصطناعي في المنطقة العربية تضمن مساهمة هذا الأخير في اقتصاديات دول الشرق الأوسط بنسبة 11% من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2030. (Božić, 2024, p. 5)

ب- مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي:تضمن التقرير العالمي للذكاء الاصطناعي لسنة 2024 والصادر عن ""Tortoise Intelligence"" عن تصنيف 11 دولة عربية ضمن 83 دولة شملها التقرير، والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول2: موقع الدول العربية وفقا لمؤشر الذكاء الإصطناعي عالميا

الدولة	الترتيب العالمي
السعودية	14
الإمارات	20
مصر	52
قطر	54
البحرين	62
الأردن	63
عمان	64
تونس	71
العراق	77
المغرب	79
الجزائر	80

المصدر:(https://www.tortoisemedia.com/data/global-ai)

جـ- مؤشر تنافسية المواهب في الذكاء الإصطناعي : يظهر هذا المؤشر قدرة الدول على جذب المواهب والكفاءات في الذكاء الإصطناعي،وهو المؤشر الوحيد المعتمد من طرف الإتحاد الأوروبي، وحسب هذا المؤشر صنفت الإمارات العربية المتحدة الأولى عربيا والمرتبة 16 عالميا بنسبة 0.7% من المواهب العالمية، تأتي السعودية في المرتبة الثانية عربيا و19 عالميا بنسبة 0.4% من المواهب العالمية، وبذلك فقد صنفت دولتين عربتين ضمن العشرين دولة الأولى عالميا متفوقة على دول مثل روسيا وايطاليا، كما صنفت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ضمن أفضل 150 جامعة دولية في انتاج المواهب في الذكاء الاصطناعي وهذا بفضل

الاستراتيجية التي تبنتها المملكة العربية السعودية في إطار" رؤية 2030 " والتي تضع الذكاء الاصطناعي ضمن المحاور السبع لتحقيق التحول الرقمي في البلاد.

4-2- قراءة تحليلية لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي

أ- ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي: يمكن ابراز ترتيب الدول العربية وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي العربي من خلال الشكل التالي:

شكل 3: نتائج مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024



المصدر: ((الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 83)

من خلال الشكل السابق يتضح لنا تصنيف الدول العربية وفقا لثلاث مجموعات كمايلي:

- **المجموعة الأولى:** وتشمل الدول العربية الرائدة في الإقتصاد الرقمي،حيث حققت هذه الدول مؤشرات إيجابية جعلتها تحتل المراكز الست الأولى،وتتمثل في: الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية المتحدة، قطر، البحرين، الكويت وعمان، وبذلك تصدرت دول الخليج المراتب الأولى.
- **المجموعة الثانية:**وتمثل الدول النشطة في الإقتصاد الرقمي، هذه الدول تمتلك البنية التحتية والإستراتيجيات التي تسمح لها بتحقيق خطوات وتقدم كبير في هذا المجال في المستقبل، تحتل هذه الدول المراكز من السابع إلى الثاني عشر وتشمل: الأردن، المغرب، تونس، مصر، الجزائر ولبنان.
- **المجموعة الثالثة:**وتشمل الدول الساعية لتحقيق التحول الرقمي، تركز هذه الدول على قضايا أساسية كالأمن، الاستقرار السياسي، التعليم.. الخ، ومازالت لا تمتلك الموارد الكافية لرقمنة قطاعاتها الإقتصادية، تحتل هذه الدول المراكز من الثالث عشر إلىالثاني والعشرين وتشمل:

العراق، موريتانيا، جزر القمر، جيبوتي، سوريا، ليبيا، اليمن، السودان، فلسطين والصومال، ويمكن تدعيم التحليل السابق من خلال الجدول التالي الذي يوضح الأداء النسبي للدول العربية وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي:

جدول 3: الأداء النسبي للدول العربية وفقا لمؤشر الإقتصاد الرقمي لسنة 2024

الدولة	الدرجة	الدولة	الدرجة
الإمارات	75	لبنان	44
السعودية	72	موريتانيا	29
قطر	66	العراق	28
البحرين	60	جزر القمر	24
الكويت	60	جيبوتي	24
عمان	.59	سوريا	24
الأردن	53	ليبيا	21.
تونس	50	السودان	21
مصر	50	اليمن	21
المغرب	50	الصومال	20
الجزائر	45	فلسطين	17
المتوســـــط			42

المصدر: (الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024، صفحة 87)

يؤكد الجدول السابق صدارة الإمارات العربية المتحدة وفقا لمؤشر الاقتصاد الرقمي بـ 75 نقطة بعد صدارتها للدول العربية وفقا مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الإصطناعي المشار إليه سابقا، تليها الدول الخليجية الأخرى التي صنفت ضمن المستوى الأول والتي حققت ما يعادل أو يزيد عن 59 نقطة بفضل نجاعة السياسات والإستراتيجيات التي تبنتها لتعزيز إندماجها في الاقتصاد للرقمي وتطويره، في حين حققت الدول المصنفة ضمن المستوى الثاني مؤشرات متوسطة تراوحت قيمتها من 53 إلى 44 نقطة، حيث أبدت التزاما كبيرا برقمنة قطاعاتها الاقتصادية، أما الدول المصنفة ضمن المستوى الثالث فقد حققت ما يقل عن 30 درجة، فغالبية هذه الدول تعاني من مشاكل أمنية وحالات عدم استقرار سياسي أثرت على قدراتها الإقتصادية والرقمية كاليمن، فلسطين، السودان، سوريا،.....الخ .

ب- أداء الدول العربية وفق للركائز الخاصة بمؤشر للإقتصاد الرقمي : تجدر الإشارة إلى أن مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024 قد بني على تسع ركائز أساسية هي: الركيزة المؤسساتية، ركيزة البينة التحتية، ركيزة القوى العاملة، ركيزة الحكومة الإلكترونية، ركيزة الإبتكار، ركيزة الجاهزية التكنولوجية (تقنيات المستقبل)، ركيزة تطور وتعقد السوق، ركيزة تطور السوق المالية، ركيزة التنمية المستدامة، كما تم الإعتماد على ثماني وأربعين مؤشر فرعي في احتساب هذه الركائز مقارنة بإثنان وأربعين مؤشر فرعي في السنوات السابقة، حيث تم إدراج مؤشرات جديدة فرضتها التطورات التي شهدها الإقتصاد الرقمي على المستوى الدولي كالشمول التكنولوجي، حوكمة التكنولوجيا ومدى توفر استراتيجيات للذكاء الإصطناعي،...الخ، ويتم احتساب قيمة المؤشر النهائي لكل دولة بناء على متوسط الدرجات الخاصة بالركائز التسع السابقة الذكر والتي تم الحصول عليها بناء على مؤشرات فرعية بأوزان نسبية.

مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي حسب الركائز التسعجدول 4:

الركائز	متوسط الأداء العربي	متوسط الأداء المرجعي
المؤسسات	31	78
البنية التحتية	31	88
القوى العاملة	30	53
الحكومة الإلكترونية	50	86
الإبتكار	22	53
الجاهزية التكنولوجية	37	87
تطور السوق وتعقيده	41	76
نمو الأسواق المالية	26	86
التنمية المستدامة	57	80

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا (الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024)

تمثل الركيزة المؤسساتية الأساس والقاعدة والبيئة التي تعزز ريادة الأعمال والإبتكار في الدول، وبالعودة إلى بيانات الجدول السابق حققت الدول العربية متوسط أداء قدر بـ 31 نقطة وهو منخفض عن متوسط الأداء المرجعي المقدر بـ 78 نقطة مما يكشف عن وجود فجوة كبيرة تعادل 47 نقطة بين مستوى الأداء العربي ومستوى البلدان المرجعية ويؤكد على الضرورة الملحة للعديد من الدول العربية لتعزيز أطرها المؤسساتية وزيادة جاذبية الإستثمار، وفيما يتعلق بركيزة البنية التحتية بلغ متوسط الأداء العربي 31 نقطة بفجوة قدرت بـ 57 نقطة عن الدول المعيارية مما يشير إلى ضعف البنية التحتية الرقمية في العديد من الدول العربية، أما فيما يتعلق

بالقوى العاملة حققت الدول العربية 30 نقطة متخلفة عن متوسط الأداء المرجعي بـ 23 نقطة والبالغ 53 نقطة مما يعكس انخفاض جودة النظم التعليمية وضعف فعاليتها في تنمية المهارات والقدرات البشرية.

وبالنظر إلى مؤشر الحكومة الإلكترونية سجلت الدول العربية 50 نقطة في حين بلغ متوسط أداء البلدان المرجعية 86 مما يعني وجود فجوة مقدرة بـ 36 نقطة الأمر الذي يستدعي زيادة الجهود العربية لتحسين جودة الخدمات الحكومية وتوسيع نطاق الأعمال والمعاملات الإلكترونية فيها، وإذا انتقلنا إلى ركيزة الإبتكار بلغ متوسط أداء الدول العربية 22 نقطة وهو منخفض عن متوسط الأداء المرجعي البالغ 53 نقطة مما يشير إلى الحاجة الملحة إلى دعم وتعزيز الابداع والابتكار في المنطقة العربية لسد الفجوة القائمة من خلال توطيد التعاون والشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار أكثر في أنشطة البحث والتطوير، وبما أن الاقتصاد الرقمي يقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ويعتمد على التقنيات الحديثة تضمن الجدول السابق أرقام وبيانات تخص متوسط الأداء العربي فيما يتعلق بالجاهزية التكنولوجية والذي قدر بـ 37 نقطة وهي نتيجة غير مرضية، اذ بلغ متوسط الأداء المرجعي 87 نقطة وبالتالي وصلت قيمة الفجوة إلى 50 نقطة مما يعكس تأخرا في تطبيق التقنيات التكنولوجية الحديثة في العديد من الدول العربية، وبالنسبة لمؤشر تطور السوق وتعقيده الذي يعكس نضج الخدمات المالية والمصرفية، بلغ متوسط أداء الدول العربية 41 نقطة وهو أقل من المتوسط العام للبلدان المرجعية البالغ 76 نقطة مما يتطلب تكثيف الجهود والقيام بإصلاحات لخلق سوق مالي عربي متطور يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، وفيما يخص مؤشر نمو الأسواق المالية قدر متوسط الأداء فيه بـ 26 نقطة منخفضا بدرجة كبيرة عن متوسط الأداء المرجعي البالغ 86 نقطة مما يستلزم ضرورة العمل على خلق أسواق مالية متقدمة تكنولوجيا وتوفير بيئة آمنة لتوسيع استخدام الخدمات المالية الرقمية .

وفي الأخير وفيما يتعلق بالركيزة التاسعة المتعلقة بالتنمية المستدامة حققت الدول العربية متوسط أداء قدر بـ 57 نقطة مقابل 80 نقطة كمتوسط مرجعي مما يؤكد على ضرورة مراجعة الخطط والبرامج العربية ودمجها بأهداف التنمية المستدامة وان كانت هناك دول عربية قد حققت نتائج جد ايجابية في هذا المؤشر وفي المؤشرات السابقة كذلك على خلاف دول عربية أخرى كما سنوضح في العناصر الموالية.

ـ الأداء النسبي للدول العربية وفقا للركيزة المؤسساتية، ركيزة البنية التحتية، ركيزة القوى العاملة: يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

جدول 5: الأداء النسبي للدول العربية وفقا للركيزة المؤسساتية، ركيزة البنية التحتية، ركيزة القوى العاملة

الدولة	المؤسسات	البنية التحتية	القوى العاملة	الدولة	المؤسسات	البنية التحتية	القوى العاملة
الإمارات	67	88	55.31	لبنان	20	46	25.82
السعودية	54	82	69.64	موريتانيا	25	30	12.26
قطر	68	72	46.75	العراق	11	26	12.26
البحرين	56	80	37.19	جزر القمر	16	26	12.26
الكويت	54	71	40.57	جيبوتي	18	26	12.26
عمان	54	69	47.94	سوريا	6	26	12.26
الأردن	51	48	43.96	ليبيا	7	26	12.26
تونس	46	49	49.90	السودان	9	26	12.26
مصر	35	58	39.08	اليمن	6	26	12.26
المغرب	47	50	37.67	الصومال	6	26	12.26
الجزائر	29	51	46.44	فلسطين	5	26	12.26

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على(الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024)

وفقا للبيانات الخاصة بالركيزة المؤسساتية يتضح أن قطر قد خطت أشواطا كبيرة في هذا المجال، تليها دولة الامارات العربية المتحدة، كما يتضح أن هناك فجوة كبيرة في أداء الدول العربية فيما يتعلق بهذا المؤشر تجاوزت قيمتها 60 درجة مما يؤكد مواجهة العديد منها لتحديات كبيرة لبناء أطر مؤسساتية مستقرة وفعالة كلبنان، العراق، سوريا، ليبيا، السودان، اليمن، ...الخ، الأمر الذي يستدعي اتخاذ اجراءات سريعة لتعزيز الأداء المؤسساتي بها وسد هذه الفجوة، وفيما يخص البنية التحتية يتضح أن الامارات العربية المتحدة قد احتلت المركز الأول مما يشير إلى احتواء الدولة على شبكة اتصالات متطورة وتكنولوجيا عالية كما يشير إلى كفاءة الأنظمة اللوجستية فيها تليها السعودية والبحرين، كما أشارت البيانات إلى وجود تباين كبير في مستويات الأداء بين الدول العربية الأكثر تقدما والدول الأقل تقدما وصلت قيمته إلى 63 نقطة، مما يؤكد الحاجة الملحة للعديد من الدول العربية للإستثمار في البنية التحتية الرقمية للحاق بركب الدول الأخرى ومواكبة المعايير العالمية، أما فيما يخص القوى العاملة فقد اتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه صدارة المملكة العربية السعودية نتيجة استثماراتها

الكبيرة في التعليم وتوفير بيئة تعليمية مواتية. كما حققت كل من مصر والأردن وتونس نتائج إيجابية في هذا المجال، هذا وأكدت البيانات تباينا كذلك في مستوى جودة القوى العاملة في المنطقة العربية وصلت قيمته إلى 58 نقطة مما يشير إلى اختلاف وتباين أولويات الإستثمار في الدول العربية.

ـ الأداء **النسبي للدول العربية وفقا لركيزة الحكومة الإلكترونية، ركيزة الإبتكار، ركيزة الجاهزية التكنولوجية:** يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

جدول 6: الأداء النسبي للدول العربية وفقا لركيزة الحكومة الإلكترونية، ركيزة الإبتكار، ركيزة الجاهزية التكنولوجية

الدولة	الحكومة الإلكترونية	الإبتكار	الجاهزية التكنولوجية	الدولة	الحكومة الإلكترونية	الإبتكار	الجاهزية التكنولوجية
الإمارات	90	61.50	86	لبنان	53	15.39	27
السعودية	85	49.63	78	موريتانيا	32	26.01	23
قطر	72	38.60	78	العراق	44	10.85	20
البحرين	77	26.98	33	جزر القمر	28	10.85	20
الكويت	75	23.63	28	جيبوتي	28	10.85	20
عمان	78	35.13	36	سوريا	39	10.85	20
الأردن	61	25.46	33	ليبيا	34	10.85	20
تونس	65	23.45	55	السودان	30	10.85	20
مصر	59	28	64	اليمن	29	10.85	20
المغرب	59	21.99	57	الصومال	13	10.85	20
الجزائر	56	17.38	27	فلسطين	4	10.85	20

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا (الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024)

وضحت بيانات الجدول السابق أن كل من الإمارات العربية المتحدة، السعودية وقطر قد حققت نتائج جد ايجابية في مجال الحكومة الإلكترونية متفوقة بذلك على دول مرجعية كماليزيا وسنغافورة كما ورد في العديد من التقارير الرسمية وهذا بفضل جهودها الكبيرة لتجسيد التحول الرقمي والإستثمار في المنصات الإلكترونية، في المقابل هناك العديد من الدول لازالت بحاجة إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وأتمة نظم العمل في الدولة. وفيما يخص ركيزة الإبتكار

انفردت الامارات العربية المتحدة بالصدارة مرة أخرى بفضل انفاقها الكبير واهتمامها البالغ بالبحث والتطوير، في حين سجلت الدول العربية الأقل أداء مستوى لا يتعدى 11 نقطة باستثناء موريتانيا التي حققت نتائج ايجابية في مجال البحث والتطوير وفقا لتقارير رسمية عربية وعالمية، وفيما يتعلق بالجاهزية التكنولوجية بينت المؤشرات أنه وناهيك عن دولة الامارات العربية المتحدة حققت كل من مصر وتونس والمغرب تقدما كبيرا وأداء جيدا في هذا المجال متفوقة بذلك على دول خليجية لكن على العموم يبقى التباين بين مستوى أداء الدول العربية مما يؤكد على ضرورة تحقيق نمو اقليمي واسع لبناء قاعدة تكنولوجية وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية.

ـ الأداء النسبي للدول العربية وفقا لركيزة تطور السوق وتعقيده، ركيزة نمو الأسواق المالية، ركيزة التنمية المستدامة:يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

جدول 7: الأداء النسبي للدول العربية وفقا لركيزة تطور السوق وتعقيده، ركيزة نمو الأسواق المالية، ركيزة التنمية المستدامة

الدولة	تطور السوق وتعقيده	نمو الأسواق المالية	التنمية المستدامة	الدولة	تطور السوق وتعقيده	نمو الأسواق المالية	التنمية المستدامة
الإمارات	69	72	77	**لبنان**	65	22	70
السعودية	56	81	78	**موريتانيا**	25	11	50
قطر	65	58	79	**العراق**	25	10	50
البحرين	41	52	75	**جزر القمر**	25	12	45
الكويت	51	56	74	**جيبوتي**	25	6	48
عمان	53	36	78	**سوريا**	25	6	43
الأردن	61	28	68	**ليبيا**	25	6	20
تونس	49	18	75	**السودان**	25	6	33
مصر	51	22	67	**اليمن**	25	7	34
المغرب	54	27	72	**الصومال**	25	6	31
الجزائر	33	19	72	**فلسطين**	25	15	20

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا (الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي، 2024)

أظهرت البيانات السابقة أن هناك دولا عربية قطعت أشواطا كبيرة في تطوير أسواقها المالية

في حين تواجه دولا أخرى مصاعب عدة حالت دون تطوير خدماتها المالية وهذا ما يؤكد وجود فجوة عربية قدرت بـ 44 نقطة، وبالنسبة لمؤشر نمو الأسواق المالية فقد احتلت المملكة العربية السعودية المركز الأول عربيا مما يشير إلى تحقيقها لمعدلات تغطية مصرفية ومالية واسعة نتيجة لرقمنة قطاعها المالي والمصرفي في حين بلغ متوسط الأداء العربي 26 نقطة وهو لا يرقى إلى المستوى المطلوب، الأمر الذي يستلزم الاستثمار أكثر في التكنولوجيا المالية وتحديث أنظمة الدفع في العديد من الدول العربية لتعزيز الشمول المالي وتحسين مؤشرات الاقتصاد الرقمي كالصومال، جيبوتي، سوريا، السودان واليمن. وفيما يتعلق بالركيزة التاسعة والمتمثلة في التنمية المستدامة فقد تمكنت كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية من تسجيل مؤشرات عالية بفضل الإستراتيجيات المتبناة في سبيل تحقيق الرفاه الاجتماعي وتعزيز النمو الاقتصادي، دون أن ننسى دول المغرب العربي كذلك التي عملت على تعزيز مساراتها التنموية بما يتلاءم وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

5-خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الذكاء الإصطناعي يعتبر محركا أساسيا للإقتصاد الرقمي حيث يساهم في تنمية سوق التجارة الإلكترونية، تحسين الأداء التسويقي والتشغيلي للشركات، ادارة المخاطر المالية والإئتمانية، زيادة جودة خدمات النقل والخدمات الطبية، إدارة الموارد الطاقوية والمائية، خلق أسواق ووظائف جديدة تسهم في النهاية في تعزيز النمو الإقتصادي في الدول، وبالرجوع للدول العربية تعكف الحكومات على زيادة جاهزيتها لإستخدام الذكاء الإصطناعي وتجسيد التحول الرقمي في قطاعاتها الإقتصادية من خلال تبني جملة من الإستراتيجيات والبرامج والتي اختلفت من دولة إلى أخرى حسب أولويات الإستثمار فيها.

ـ النتائج: من خلال التحليلات السابقة توصلنا إلى النتائج التالية:

ـ وجود فجوة في متوسط الأداء العربي لمؤشر الإقتصاد الرقمي إذا ما قورن بمتوسط الأداء المعياري للبلدان المرجعية، وقد خصت هذه الفجوة الركائز التسع التي بني عليها المؤشر.

ـ ترجع هذه الفجوة إلى عدة أسباب نذكر منها: ضعف الحوكمة والجودة المؤسساتية في العديد من الدول العربية، وجود فجوات في نظم المدفوعات الإلكترونية، عدم كفاية الإستثمار في المنصات الرقمية، ضيق دائرة خدمات الحكومة الإلكترونية. زيادة مخاطر الأمن السيبراني،...الخ.

ـ على الرغم من ضعف مؤشر الأداء الجماعي للدول العربية إلى أن هناك دولا عربية حققت نتائج ايجابية في مؤشر الاقتصاد الرقمي ونقصد بذلك الامارات العربية المتحدة، السعودية قطر، البحرين، الكويت وعمان دون أن ننسى جهود كل من الأردن، مصر، تونس، المغرب والجزائر

ـ سجلت الدول العربية الرائدة في مجال الاقتصاد الرقمي مستوى أداء تجاوز أداء بلدان مرجعية في هذا المجال، فحسب المؤشرات الرسمية لسنة 2024 تفوقت قطر على ماليزيا من حيث مؤشر الأداء المؤسساتي وتفوقت الإمارات والسعودية عليها من حيث مؤشر البنية التحتية، مؤشر الحكومة الإلكترونية، مؤشر الإبتكار، كما تفوقت السعودية على سنغافورة من حيث مؤشر القوى العاملة والامارات على ماليزيا من حيث الجاهزية التكنولوجية .

ـ تجدر الإشارة إلى أن الدول السابقة الذكر هي نفسها الدول التي حققت مؤشرات جيدة في مجال استخدام الذكاء الإصطناعي وتبنت استراتيجيات فعالة لزيادة جاهزية حكوماتها لذلك، حيث صنفت السعودية والامارات ضمن الدول العشرين عالميا من حيث مؤشر الذكاء الإصطناعي مما يؤكد مرة أخرى على الترابط الكبير بين الذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي.

التوصيات: بناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

ـ وجب على الدول العربية التي عرفت تأخرا وضعفا في مؤشرات الإقتصاد الرقمي تكثيف الجهود والتعاون في المجال التكنولوجي والتقني، زيادة حجم استثماراتها في البنية التحتية الرقمية وتوسيع استخدام المنصات والمعاملات الالكترونية وزيادة توظيف تطبيقات الذكاء الإصطناعي لبناء اقتصاد شبكي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ـ تنمية المهارات الرقميةوالمواهب الذكية عن طريق زيادة جودة وفعالية النظم التعليمية في جميع المستويات ونشر الثقافة الرقمية للتشجيع على استخدام التكنولوجيات وبناء مجتمع معلومات ومواطنين رقميين.

ـتعزيز التكنولوجيا المالية وتوسيع عروض الخدمات الرقمية في جميع القطاعات الإقتصادية من تجارة، صيرفة، سياحة، ..... الخ.

ـخلق بيئات داعمة ومحفزة لتعزيز الإبتكار وريادة الأعمال الرقمية وتوفير حوافز مالية وضريبية وبرامج مرافقة وارشاد للمؤسسات الناشئة الرقمية.

ـتوفير إطار متكامل للحماية من تهديدات الأمن السيبراني والمخاطر التي تواجه المعاملات الإلكترونية للحفاظ على أمن وسلامة المعلومات والبيانات.

ـ الشراكات الإقليمية والدولية والتعاون لإنشاء مراكز بيانات الذكاء الإصطناعي وتعزيز دمجه في مختلف القطاعات الإقتصادية.

6 – قائمة المراجع :

1 – اسماعيل محمد أحمد حجاج. (2021). أثر استخدام وسائل الذكاء الاصطناعي على تطوير التسويق الرقمي. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، 12(4)، 400 –401.

2 –الاتحاد العربي للإقتصاد الرقمي. (2024). *المؤشر العربي للإقتصاد الرقمي*. أبوظبي.

للجنة الإقتصادية لغرب آسيا. (2017). الإقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية. 4. الأمم المتحدة.

3 – آماني فوزي. (سبتمبر , 2018). مفهوم الإقتصاد الرقمي. المجلة الإجتماعية القومية، 54(3)، 167.

4 – أنفال هبة الله شتوح، و ابراهيم بن داود. (2025). الذكاء الاصطناعي وانعكاساته على عالم التجارة الالكترونية. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، 18(1)، 227.

5 – زينب هادي نعمة. (2015). تحليل العلاقة بين الإقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في ماليزيا والإمارات العربية المتحدة المدة 1999 ـ 2013 مع الإشارة للعراق. أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء، 6.

6 – عبد الرازق غزة. (2024). الأسس المفاهيمية والتقنية للذكاء الإصطناعي وتطوره. *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 23.

7 – عبد المنعم بن عبد السلام الحياني. (2024). مفاهيم حول الذكاء الاصطناعي (الإصدار 9). جدة: جامعة الملك عبد العزيز.

8 – مجاهد ناصر الجبر. (2024). الذكاء الإصطناعي. صنعاء: الجامعة التخصصية الحديثة.

9 – محمد زكي حسن. (جانفي , 2019). الإقتصاد الرقمي "مزاياه، تحدياته، تطبيقاته". مجلة روح القوانين(85)، 8.

10 – نرمين مجدي. (2020). الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة. سلسلة كتيبات تعريفية، صفحة 5.

11 –هاني فهيم السحيتي. (2024). الذكاء الاصطناعي: مفهومه وأهميته في المجال المالي الحكومي. دائرة المالية، حكومة دبي.

12 - Al Freijat, S. (n.d.). Digital economy (Its characteristics, advantages, Applications). Retrieved 08 20, 2025, from https://www.researchgate.net/publication/374034067

13 - Božić, V. (2024, January). The impact of artificial intelligence on developing digital economy. *Journal of sports industry and block chain technology*, *2*(1), 5.

14 - Nguyen, O. (n.d.). Digital economy and its components: A brief overview and recommendations. Retrieved 09 10, 2025, from https://mpra.ub.uni-muenchen.de/116110

15 -*https://www.tortoisemedia.com/data/global-ai*.(s.d.).